

استطاع صناع السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي اتخاذ إجراءات عاجلة خففت من الأثر الاقتصادي للصدمة المزبوجة المتمثلة في جائحة كوفيد-١٩ وانخفاض أسعار النفط. وقد حدثت قفزة في أسعار السلع الأولية، وتبدو الآفاق أكثر إيجابية أمام دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يُتوقع أن يكون للتحديات الجديدة المرتبطة بالغزو الروسي لأوكرانيا وتشديد الأوضاع المالية العالمية أثر محدود على اقتصاداتها. وبينما استفادت دول مجلس التعاون الخليجي بوجه عام من ارتفاع أسعار الهيدروكربونات، رغم استمرار تقلبها، فإن العديد من المخاطر لا تزال تخيم على الآفاق - ولا سيما مخاطر تباطؤ الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، ينبغي الحفاظ على زخم الإصلاح الذي بدأ أثناء سنوات أسعار النفط المنخفضة - بغض النظر عن مستوى أسعار الهيدروكربونات.

وقد حدث تحسن كبير في أرصدة المالية العامة الكلية، تماشياً مع ارتفاع أسعار النفط وتراجع آثار الجائحة. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط الأرصدة الأولية التراكمية ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي أثناء الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، مع احتواء ارتفاع النفقات حتى الآن - ولا سيما على الأجور.

وينبغي تطبيق حزمة شاملة من السياسات لمجابهة صدمات المدى القصير ومعالجة تحديات المدى المتوسط إلى الطويل على نحو حازم:

- يتعين تجنب الإنفاق المسابير للدورة الاقتصادية في سياسة المالية العامة على المدى القريب، مع استخدام الأرباح الاستثنائية التي تحققت من ارتفاع أسعار النفط في إعادة بناء هوامش الأمان وتوسيع حيز الحركة من خلال السياسة المالية. ونظراً لتوفر الحيز المالي، ينبغي إعطاء الأولوية للدعم الموجه للتعامل مع الصدمات المؤثرة على فئات السكان الأكثر ضعفاً، مع تعزيز التقدم الذي تحقق في تقديم المنافع الاجتماعية الموجهة.
- ينبغي أن يستمر توجه سياسة المالية العامة متوسطة المدى نحو تحقيق الضبط المالي بصورة مواتية للنمو بغية ضمان الاستدامة المالية وزيادة المدخرات لتحقيق العدالة عبر الأجيال من خلال إطار مالي متوسط المدى يستند إلى قواعد موثوقة، مع الاستعداد لتحقيق تحول سلس في مصادر الطاقة. وينبغي تدعيم هذا التوجه من خلال تعبئة الإيرادات غير النفطية، والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة، واحتواء الأجور في القطاع العام، وزيادة كفاءة الإنفاق. وسيطلب التقييم الصحيح لموقف السياسة المالية الإدراج الكامل لعمليات صناديق الثروة السيادية، التي تشارك بصورة متزايدة في التنمية الوطنية.
- من الضروري الحفاظ على استقرار القطاع المالي لدعم النمو الاقتصادي القوي. وعلى وجه الإجمال، تبدو القطاعات المالية سليمة، إذ إن الميزانيات العمومية لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي محمية من تشديد الأوضاع المالية العالمية بفضل تزامن هذا التشديد مع فترة ارتفاع أسعار النفط ووفرة السيولة، مما يسهل التوسع الائتماني. غير أنه يتعين الاستمرار في مراقبة سلامة أوضاع البنوك بعناية.
- وتظل السياسات الرامية إلى الحفاظ على النمو الاقتصادي وتنويع النشاط الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص أساسية كما هي دائماً. وينبغي التعجيل بالإصلاحات الهيكلية الجارية وتقليص التشوهات، بما في ذلك العمل على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتعزيز المرونة في أوضاع العمالة الوافدة، وتحسين جودة التعليم، وزيادة الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا والتحول الرقمي، وتدعيم الأطر التنظيمية، وتقوية المؤسسات والحوكمة، وتعميق التكامل الإقليمي، ومعالجة تغير المناخ.

^١ إعداد جيروم فاشيه (قائد الفريق)، وعبد الله الحسن، ويفجينيا كومبينكو، وشارلوت ساندوز، وفيه ليو، وأيدن بيبيلوف، وفوزان فريد، ووانينغ زين، وداليا عيطة، تحت إرشاد أمين ماتى وبدعم تحريري من إيستر جورج.